تقرير

المنطق العشائري والبلديات والقيم السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: المنطق العشائري والبلديات والقيم السياسية

السلسلة: تقارير

الكاتب: قسم المجتمع المدني – مركز رؤية للتنمية السياسية

الشهر/ السنة : ابريل/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

ما أن أعلنت لجنة الانتخابات المركزية بداية الترشح للانتخابات المحلية حتى تسابقت العديد من القوى والفصائل والعائلات للتحضير لها؛ عبر رؤى تنم في معظمها عن حالة الانشداد للمصالح أكثر من كونها حالة استحضار لمعطى خدماتي. تشهد التحضيرات الحالية تسابقًا محمومًا بين الفصائل والعائلات في مناطق الضفة الغربية، إلا أن المعلم الأبرز لها هو دخول العائلية والعشائرية بقوة لافتة في أكثر من محافظة، وهي لربما تشير إلى عدم رضى تلك العائلات عن أداء القوى السياسية.

وكون المجتمع الفلسطيني تتنازعه التناقضات الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويخضع لسلطة احتلال فاشية ويعاني من التمييز العنصري في شتى المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية، المترافقة مع حالة الضعف العامة لقوى الفعل الوطني والانقسام السياسي بين الضفة وغزة؛ لربما ينتج عنه عدم الشعور بالانتماء لكافة المؤسسات؛ مما يحرك العائلية إلى مقدمة الصفوف كحصن حام لأبنائها، الذين هم بدورهم لا ينتمون إلا لأصدقائهم ولبلداتهم محاولين ترجمة هذا الانتماء العائلي أو العشائري عبر منطق خاص في المشاركة بالانتخابات المحلية كل في قريته أو مدينته.

يبدو للوهلة الأولى أن إطلاق تسمية منطق على المعطى العشائري درب من الوهم، إلا أن حقيقة الأمر والواقع تُظهر -وعبر مساحة واسعة من تاريخ فلسطين- أن هذا "النهج" قد سيطر على مناح كثيرة من الحياة في محطات مختلفة في بعض الجوانب، لا بل واستطاعت قوى الاستعمار والاستغلال والتخلف العبث من خلاله بأوجه مختلفة من حياة الفلسطينيين.

وسبق وأن تنازع أهل فلسطين فيما بينهم على خلفية قيسي ويمني، وانقسمت العائلات والقرى والبلدات على أرضية هذه الخلفية، وفي بعض الحالات انقسمت القرية الواحدة إلى قسمين، وكان لكل مجموعة مختارها وزعيمها ومجلسها وديوانها الخاص، واستطاعت السلطات المُتعاقبة أن تزيد من التفتيت والشرذمة وفق رغباتها وميولها السياسية، وعلى أرضية منطق فرق تسد، وتبع ذلك وفي حالات متعددة ومشهودة تأجيج حالات القتل والثأر لإبعاد العامة عن الخطر الحقيقي الذي تُشكله الجهة العابثة أو المُسيطرة أو المُحتلة.

كما وبرزت في مراحل لاحقة الصراعات بين العائلات الكبيرة سواء في شمال أو جنوب أو وسط فلسطين، واختطت كل عائلة سياستها الخاصة في الدفاع عن مصالحها ودورها واقتربت بحدود لا تقبل الشك من قوى الاستعمار الغازية، واستقوت بها على نقيضها من العائلات الأخرى، ولربما تُرجم هذا البعد وبشكل ملموس بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي وما تبع من دفع الفلاحين البسطاء للصراع على هذه الخلفية. وشهدت بلدية القدس في عهد الاحتلال البريطاني حالة صراع مريرة بين العائلتين وتسابقهما لإرضاء المستعمر البريطاني من أجل اغتنام المصالح والمغانم، وإدانة الكفاح الوطني العام، وهو ما تُرجِم حقيقة واحدة مشتركة فيما بين العائلات الاقطاعية المُتنازعة، ضد نهج وخطى الشهيد القسام، وهو التوجه ذاته الذي لجأت إليه تلك العائلات لاحقًا من أجل إجهاض إضراب عام 1936.

وبمقتضى العشائرية يلتزم الفرد بشكل عام بتوجهات ومنطق وسياسات ما تُقره الهيئة العائلية المُمتدة وزعيمها الشيخ، أو قائدها المُلهم، أو زعيمها السياسي، وتستطيع أن تفرض الحرمان والمقاطعة على "المتمردين" عليها، وحتى نبذهم من دائرة العائلة أو الحمولة أو القبيلة.

وحيث تطورت الأوضاع نسبيًا في فلسطين مع قدوم دولة مركزية كما في الضفة الغربية في العهد الأردني، وغزة في العهد المصري، إلا أن التأثير العام بقي وإن اختلفت توجهاته؛ فاندفعت العائلات والعشائر لإرضاء المنظومة السياسية الاجتماعية الجديدة، فقد شعرت أنها أمام "نظام مركزي" جاء ينافسها في السيطرة ويفرض القانون الذي يجرّم المُعتدين في حالات واسعة، ليس من أجل استقرار المجتمع وإنما من أجل فرض هيمنة الدولة.

وجرى تغيير ما على المنطق العائلي نسبيًا عبر التسابق على المكانات التي أسسها النظام، والتي تشكّل مدخلاً جديداً لتحصيل النفوذ والدور من خلال المكانة الحكومية للوصول إلى مصادر الثروة والسلطة، فأصبح الفرد الذي يصل إلى مركز مُتقدم وبدعم عائلته بمثابة النموذج الذي يعود بالغنيمة إلى قبيلته أو عشيرته، سواء بما يحصل عليه من غنائم أو ما يحصّله لأفراد عشيرته من وظائف في الدولة ومؤسساتها، وعبر تنوع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية التي يقدمها لأهله، فيرتفع و ترتفع معه مكانة وسطوة العائلة كون النفسية العشائرية في الأصل امتدادية مبنية على النفوذ وحب السيطرة.

وبقي هذا التوجه العام يتراوح في حدود "الجديد" المتاح، مع بعض الاختراقات من قبل الأحزاب القومية واليسارية حتى العام 1967، فالقيادة التقليدية أبقت على ارتباطها بالسلطة السياسية وأفرزت وجوهًا وقيادات تتلاءم مع الواقع الجديد، ولربما تميزت هذه عن سابقتها من القيادات بأنها كانت قد تحصلت على الثقافة والتعليم.

وتمثل المرحلة التي أعقبت هزيمة عام 1967 انعطافًا حادًا في النسيج الاجتماعي الفلسطيني، خاصة بعد أن ظهرت وبقوة فصائل العمل العسكري، الأمر الذي عزز من قوة ونفوذ الشخصيات الوطنية ذات الانتماء العام وليس القبلي أو العائلي، وتعزز هذا الدور والنفوذ مع انتخابات البلديات في ظل الاحتلال الصهيوني عام 1976، حيث فازت القوائم والشخصيات الوطنية وتراجعت القوى والشخصيات التقليدية. فالانتخابات تركت أثرًا واضحًا على الصعيد السياسي والاجتماعي والنفسي في الضفة الغربية، وهي بعينها عكست حجم القوى المتنافسة، ومدى قوة الصراع الاجتماعي والسياسي.

واستطاع الحكم العسكري الصهيوني لاحقًا دراسة نتائج الانتخابات بدقة عالية، مما دفعه إلى إذكاء روح القبيلة والعشيرة والجهوية، فسارع لإنشاء روابط القرى تحت مسميات وهمية من التنمية وأخذ المكانة، لكنه في واقع الحال كان يسعى لانتزاع الريف الفلسطيني من سيطرة القوى الوطنية واليسارية التي تمددت واحتضنت العمل الوطني والكفاحي.

فشرع الاحتلال في تشكيل مجالس قروية مرتبطة معه، فارضًا التعامل معها من أجل إنجاز كافة المعاملات الرسمية وغيرها. ونشطت المخابرات الصهيونية في ملاحقة نشطاء العمل الوطني الذين تصدوا للعملاء وروابطهم، وكذلك التضييق على رؤساء البلديات الوطنيين، الأمر الذي نتج عنه محاولة اغتيال رئيس بلدية رام الله كريم خلف، ورئيس بلدية نابلس بسام الشكعة، وتبع ذلك حل المجالس البلدية مطلع الثمانينيات، وتسليمها إلى عملاء من عائلات مختلفة.

وبعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال، ودخول السلطة إلى الضفة وغزة؛ قامت السلطة بتغيير المجالس البلدية وعينت أخرى، وبقي التعيين ساريًا حتى انتخابات عام 2005، حيث جرت الانتخابات وفازت حركة حماس بنصيب الأسد منها. وانتقل الصراع من صراع عضلات بين حماس وفتح إلى صراع صناديق اقتراع مؤقتًا وبالطبع كان هناك من أُصيب بخيبة أمل منها.

إلا أن الانتخابات حفزت الصراع مجدداً بين التيارات العائلية والحزبية والحركية والدينية، خاصة في ضوء تراجع قوة وتأثير فصائل منظمة التحرير على اختلاف مشاربها. ورغم أن الانتخابات البلدية ذات صلاحيات محددة وخدماتية، لكنها وبفعل التناقض السياسي بين قطبي الحركة الوطنية الفلسطينية تحولت إلى قضية مركزية كلما أتيح لها الحضور.

ورغم أن الانتخابات بمفهومها الواسع إيجابية وتعزز من الحرية في الاختيار وتساهم في ترسيخ مفاهيم الحق في التعبير والعدالة الاجتماعية، إلا أن هناك من يتربص بها شرًا لتحقيق الإرادة العائلية وتحسين مستوى المكانة الشخصية أو المصالح الذاتية. إلا أن هناك من يسعى أيضًا وعبر الانتخابات البلدية لإيصال الأشخاص الأكفاء لخدمة المجتمع.

ويبدو أن السلطة الفلسطينية التي بدا مشروعها بالتآكل تدريجيًا -بعد حالة الانبهار الشعبي بها لفترة من الزمن- عادت وأحيت منظومة العشيرة والقبيلة، لتشتيت الانتباه عن تراجع المعطى النضالي؛ لدرجة أن عدد الجمعيات ذات الطابع البلدي قد زادت منذ قدوم السلطة إلى الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967. وعادت كذلك وبقوة سطوة رجال العشائر والعائلات ونشط الاحتكام إلى "القانون" العشائري.

وحيث جرت انتخابات عام 2012 المحلية وقاطعتها حماس، دفعت السلطة نحو سطوع نجم العائلات من أجل استقطاب جمهور أوسع للمشاركة بسبب الحضور الباهت لفصائل منظمة التحرير.

وإذ تعود اليوم نغمة الانتخابات المحلية التي من المقرر تنفيذها لتشمل قرى وبلدات ومدن الضفة الغربية دون قطاع غزة والقدس، يعود وقع خطى العائلية إلى الواجهة ويتشبث أهالي المدن الرئيسة بتفاصيل مشاركة العائلات "الأصلية"، وخاصة فيما يتعلق برؤوس القوائم، فعلى سبيل المثال مازال أهالي رام الله يبحثون عن شخصية مسيحية تنحدر من الأصول المؤسسة للمدينة، وكذلك الحال بالنسبة لمدينة البيرة، بيراوي ومسلم، إنها معادلة العائلية بثوب الطائفية التي تعززت وأفرزت كوته دينية بمرسوم رئاسي حددت عدد المسيحين في المجالس البلدية لكل مدينة أو قرية يتشارك فيها المسلم والمسيحي كمواطن، رغم شطب خانة الديانة من البطاقة الشخصية لمواطني "مناطق" السلطة.

إن الولوج في وعر العائلية والطائفية والحزبية الضيقة سيخلق بالضرورة إرباكات جمة للقوى والأحزاب السياسية، وقدرة الشباب على المشاركة، كون العائلة أو الطائفة تفضل

المتقدمين في العمر على الشباب. هذا إضافة إلى تعزيز النفوذ العائلي على حساب الوطني بسبب حالة التراخي العامة. في حين ستمثل الفئوية والحزبية الضيقة نقط ضعف إضافية.

إن العشائرية التي ضعفت وتراجعت في زمن المد "الثوري" وكانت تبحث عن رضى القوى الوطنية على اختلافها، باتت اليوم تتحكم في توجهات الأحزاب والفصائل، لا بل إن إحدى الجمعيات المرتبطة بطابع "بلدي" تحاول توزيع شخصيات من تلك البلد المهجر منذ العام 1948 على القوائم عامة لتحصد النفوذ والدور بالقياس لجمعيات جهوية وبلدية أخرى.

إن التوزيع العائلي والديني على القوائم مبني على خلفية ضعف الحركة الوطنية، وسبب رئيس في إشعال الخلافات الداخلية. هذا إضافة إلى النظرة الفئوية للفصائل.

وبالإمكان اعتبار ما يجري اليوم على أرض الواقع -وعبر الرؤية التاريخية- أنه لا يستند إلى مفهوم العدالة أو العدالة الاجتماعية بشكل عام والتي هي نقيض لمفهوم الطائفية والعائلية أو مفهوم الحزبية الضيق، فهي مفهوم يعبّر عن صورة مجتمع يسعى إلى تحقيق التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وسيادة الديمقراطية السياسية والاجتماعية. وهذا المفهوم بحد ذاته يرتكز على العدالة للإنسان وتنميته بالاستناد إلى حرية الرأي والتعبير والحق في الاختيار والتخطيط بما يضمن التنمية ومواجهة الاستغلال والاحتلال.